

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.2/Add.5
13 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البندان ٨ (ج) و ٩ (د) من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والخمسين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

الولايات المتحدة الأمريكية

سويسرا

بيرو

الصين

مدير شعبة الإدارة

الأمين العام للأونكتاد

جمهورية الكونغو باسم مجموعة ال ٧٧ والصين

إندونيسيا باسم المجموعة الآسيوية والصين

المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين

بلغاريا ورومانيا

ملاحظة للوفود

يُعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وينبغي أن تُرسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5655

استعراض سياسة الاستثمار في كينيا (البند ٨ (ج) من جدول الأعمال)

- ١- كانت أمام المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:
- "استعراض سياسة الاستثمار: كينيا" (UNCTAD/ITE/IPC/2005/8).
- ٢- رحب رئيس المجلس بمشاركة وفد رفيع المستوى من حكومة كينيا بقيادة سعادة السيد موكيسا كيتوي، وزير التجارة والصناعة. وترأس المناقشة سعادة السيد أنطونيو مارش سفير إسبانيا.
- ٣- وسلم ممثل الأمانة، في معرض تقديمه لاستعراض سياسة الاستثمار، بتاريخ كينيا الطويل بوصفها زعيماً اقتصادياً في شرق أفريقيا، ملاحظاً في نفس الوقت أن البلد يستطيع، بما لديه من إمكانيات، أن يجتذب المزيد من الاستثمارات. وقد حدد استعراض سياسة الاستثمار أمثلة عدة أثمر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر فوائد هامة للاقتصاد (البستنة والخطوط الجوية والاتصالات بالهاتف المحمول). وأوضح أن الأونكتاد قد اقترح استراتيجية لتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر في أربعة مجالات، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) تتبع الفرص الإقليمية في مجال التصنيع؛ و(ب) ترسيخ وضع كينيا بوصفها محوراً إقليمياً للخدمات؛ و(ج) تعزيز تجارة المنتجات الزراعية؛ و(د) تنويع الاستثمارات في مناطق تجهيز الصادرات، بما في ذلك عن طريق جذب مستثمرين في الخدمات يبحثون عن الكفاءة. وقال إنه يتعين تكملة هذه الاستراتيجيات بجهود إضافية لتحسين عمل إطار الاستثمار، وتنقيح أو تحديث عدد من القوانين، ورفع مستوى الهياكل الأساسية الرئيسية (النقل والمنافع والاتصالات). وأوضح أن استعراض سياسة الاستثمار يثني على جهود الحكومة الرامية إلى تعديل قانون تشجيع الاستثمار، وذلك لإلغاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التي يخضع لها المستثمرون الأجانب. وأكد على أن كينيا باستطاعتها أن تحقق أداء أفضل شرط إذا أولي مزيد من الاهتمام لمعالجة تدني النوعية، والتكلفة المرتفعة للهياكل الأساسية، ومشاكل الإدارة السليمة التي لا تزال دون حل، والمشاكل المتعلقة بترجمة إطار استثمار سليم نسبياً على الورق إلى ممارسة فعالة على أرض الواقع.
- ٤- وأعرب الوزير عن امتنان حكومته للأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية عن طريق استعراض سياسة الاستثمار، والكتب الزرقاء الخاصة بشرق أفريقيا ودليل الاستثمار في كينيا (الذي نشره الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية). ورحب بالتوصيات الواردة في التقرير وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ خطة العمل المتعلقة باستعراض سياسة الاستثمار. وأشار إلى أنه قد تحقق بالفعل تقدم في عدد من المجالات يبرزها التقرير. وشدد بوجه خاص على انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تحول دور الحكومة من التنظيم إلى التيسير. وأرسلت إلى البرلمان تعديلات قانون تشجيع الاستثمار، وذلك لإلغاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التي يخضع لها المستثمرون الأجانب. وشدد أيضاً على الدور التيسيري الذي يؤديه قانون تشجيع الاستثمار الذي اعتمد حديثاً والخوافز التي ينص عليها هذا القانون، بما في ذلك عن طريق التنازل السريع لطلبات المشاريع الرئيسية، وتسهيل إصدار رخص مزاولة نشاط الأعمال وتوفير الخدمات للمستثمرين في موقع واحد. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حول مركز تشجيع الاستثمار إلى هيئة الاستثمار الكينية وذلك بغية تعزيز دورها في تشجيع الاستثمار وخدمات ما بعد الموافقة. وأكد الوزير على ضرورة أن يعزز كل من الاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي لبعثهما بعضاً، وقال إن الحكومة قد بدأت، بالاشتراك مع مؤسسات القطاع الخاص، في عملية قياس تهدف إلى رصد أداء كينيا بالمقارنة مع منافسيها الرئيسيين في عدد من المجالات. وشدد على الجهود التي تبذلها حكومته لتحسين الهياكل الأساسية، وتخفيض تكلفة مزاولة نشاط الأعمال، وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك دعم المرأة في قطاع الأعمال.

٥- وضمت مجموعة المناقشين الرئيسيين - ممثلين عن نيجيريا وهولندا وإكوادور. أما الوفود الأخرى المشاركة فقد شملت وفود أوغندا وبنن والسنغال والصين واليابان. وأدلى ممثلان من القطاع الخاص، وهما "أولد ميوتوال" (Old Mutual) و"فلاور دايركت" (Flower Direct)، بآرائهما حول مناخ الاستثمار في كينيا. وقدم ممثلون من القطاع الخاص تعليقات حاسمة الأهمية بشأن مناخ الاستثمار وتقييماً واضحاً وصريحاً للتحديات التي تواجه كينيا. وسلّطت الأضواء على النوعية المرتفعة للموارد البشرية في كينيا وقدرة شعبها على مباشرة الأعمال الحرة بوصفهما أصليين من الأصول الرئيسية. وقال أحد الممثلين إن استعراض سياسة الاستثمار قد حدد كثيراً من القضايا التي تحتاج إلى معالجة على وجه الاستعجال. وبعض هذه القضايا معروف منذ بعض الوقت، وتوجد حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وتسريع وتيرة الإصلاحات. وينبغي لكينيا أن تقيس أداؤها دولياً وأن تضمن إقامة نظام واضح للمساءلة والمسؤولية داخل الحكومة. وأبرز ممثل شركة أجنبية متوسطة الحجم التعقيدات التي ينطوي عليها الاستثمار في كينيا والناجمة عن انتشار الفساد. وشدد أيضاً على أوجه القلق المتعلقة بالسلامة الشخصية والحاجة إلى تقديم دعم فعال إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في تأسيس استثماراتها.

٦- وأثنى عدد من الوفود على الأونكتاد لما يضطلع به من عمل مفيد في تقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار، ولكنهم شددوا على الحاجة إلى ضمان توفر الموارد اللازمة لتنفيذ توصيات استعراضات سياسات الاستثمار. وقالت هذه الوفود إن استعراضات سياسة الاستثمار التي يتولاها الأونكتاد واستعراضات السياسة التجارية التي تتولاها منظمة التجارة العالمية تكمل بعضها بعضاً على نحو مفيد. وأبرز أحد المتكلمين الدور القيادي لكينيا في تدعيم التعاون الإقليمي في شرق أفريقيا. وكينيا هي وجهة رئيسية للاستثمار في شرق أفريقيا، ومحور هام للتصنيع والخدمات، ومصدر للاستثمار في هذه المنطقة الفرعية والسوق الموسعة المترتبة على قيام السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا). وشدد متحدث آخر على أن حكومة كينيا أحرزت تقدماً في أداء دور تيسيري لمؤسسات الأعمال وتجنبت الإفراط في التنظيم والإفراط في التدخل في القطاعات الرئيسية. وبسبب أنه اتفق المتكلمون مع التقييم الوارد في استعراض سياسة الاستثمار بأن إطار الاستثمار في كينيا يعاني من مواطن ضعف رئيسية في مجال التنفيذ، رغم السلامة النسبية للقوانين ذاتها. وشددوا على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لحل عدد من المشكلات المعروفة جيداً في هذا المجال.

٧- وأشار أحد الوفود إلى أن حكومته تعد عدداً من التدابير لتشجيع رعاياها على الاستثمار في كينيا. وتشمل هذه التدابير إنشاء مركز لنشاط الأعمال في نيروبي وتعزيز الصلات الثنائية الرسمية في مجالي التجارة والاستثمار. وأكد وفد آخر على قوة الموارد البشرية في كينيا والحاجة إلى تناول قضايا الإدارة السليمة تناولاً أقوى. وأشادت الوفود بما اتسمت به المناقشة من صراحة وانفتاح، وبالمساهمة القيّمة المقدمة من المشاركين من القطاع الخاص.

٨- واختتم الوزير الجلسة بالرد على الأسئلة التي أثارها المشاركون في الاجتماع. وشدد على أن أفريقيا وكينيا لديهما ما يلزم للنجاح في بيئة عالمية تتسم بالمنافسة، وأنه ينبغي لهما ألا تبحثا عن أعذار للفشل، بل أن تعملوا بدلاً من ذلك جاهدين لإنجاز ما يلزم، وأن تبني موقفاً قوامه "نستطيع أن نفعل". وقال إنه ملتزم بدعم زخم التغيير، وتسريع وتيرة الإصلاحات، والأخذ بتدابير جريئة. وأكد أيضاً على التزام حكومة كينيا ببناء تكامل اقتصادي متين مع شرق أفريقيا.

تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في اجتماعات خبراء الأونكتاد (البند ٩ (د) من جدول الأعمال)

٩ - كانت أمام المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في اجتماعات خبراء الأونكتاد: مذكرة مقدمة من الأمانة" (الوثيقة TD/B/52/CRP.3).

١٠ - قال مدير **شعبة الإدارة** إن مسألة تمويل اشتراك الخبراء قد أثبتت للمرة الأولى أثناء مؤتمر الأونكتاد التاسع في عام ١٩٩٦، عندما كانت إرادة الأعضاء مفادها ألا يأتي هذا التمويل من الميزانية العادية. وفيما بعد، خصصت الجمعية العامة من الوفورات الإجمالية مبلغاً قدره ٥,٥ ملايين دولار للأونكتاد، وأذنت باستخدام بعض هذه الموارد لتمويل اشتراك الخبراء، محددة في الوقت نفسه أنها لا تنشئ بذلك سابقة. وعندما استنفدت هذه الموارد، بذلت جهود بغية ضمان إيجاد تمويل بديل، أي عن طريق الإسهامات الخارجية عن الميزانية، غير أن الأموال قد أنفقت بأكملها. وفي وقت سابق من هذا العام، أدرجت أمانة الأونكتاد عند إعداد مشروع الميزانية البرنامجية، اعتماداً من أجل تمويل اشتراك الخبراء، ولكن المقر رفض قبول هذا الاعتماد في غياب أي ولاية صادرة عن المجلس.

١١ - وقال الأمين العام **للأونكتاد** إن مشكلة تمويل اشتراك الخبراء في الاجتماعات ينبغي اعتبارها مشكلة مستعصية، ووجه نداء إلى الدول الأعضاء بأن تأخذ هذه المسألة مأخذاً جدياً بغية إيجاد حل لها. ومما له أهمية رئيسية جعل الآلية الحكومية الدولية تعمل بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. إذ يجب أن تحقق هذه الآلية نتائج، وأن توجه أعمال المنظمة، كما يجب أن تسدي المشورة في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ولعمل الخبراء دور حاسم يؤديه، ومن المهم الحصول على آراء الخبراء من كافة أنحاء العالم. وقال إنه، بوصفه مديراً، ليس باستطاعته تحقيق الكثير إذا لم تستطع الدول الأعضاء الاتفاق فيما بينها. وإذا قررت الدول الأطراف الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، فإن الأمانة ستحاول الحصول على إسهامات، غير أن المطلوب هو حل طويل المدى ويمكن التنبؤ به. فاجتماعات الخبراء التي تعوزها الحماسة لن تفيد بشيء.

١٢ - وقال ممثل **جمهورية الكونغو**، وهو يتكلم باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن مجموعته تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتمويل اشتراك الخبراء، غير أنها تظل متفائلة. وأضاف أن أعضاء المجلس كانوا قد اتفقوا، أثناء استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢، على إيجاد حل طويل الأجل لتمويل اشتراك الخبراء تمويلاً يمكن التنبؤ به في أجل لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٢، ونوقشت هذه القضية مرات عديدة منذ ذلك الحين، دون أن يلوح نجاح في الأفق. فقد فشل النهج التجريبي القائم على التمويل من خارج الميزانية. وأصبح واضحاً أنه من غير المحتمل إيجاد حل ابتكاري. لذلك فإن إحراز أي تقدم يمر عبر حل تقليدي.

١٣ - وأضاف أن اجتماعات الخبراء تمثل عنصراً لا بد منه في الآلية الحكومية الدولية، غير أنه لكي يمكن لهذه الاجتماعات أن تؤدي وظيفتها على النحو المناسب فيجب أن تتمكن البلدان النامية من أن تشارك فيها مشاركة فعالة. ولن يكون هذا ممكناً إلا إذا توافرت موارد كافية لتمكين خبراء من شريحة تمثيلية واسعة من البلدان النامية من الحضور. والطريقة الوحيدة لضمان التمويل الكافي على أساس يمكن التنبؤ به هي أن يصدر تكليف حكومي دولي واضح بشأن استخدام موارد الميزانية العادية لهذا الغرض. وإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بهذا المعنى، يكون من الواضح أن مستقبل اجتماعات الخبراء التابعة للأونكتاد سيكون موضع شك، وستتعد أعمال استعراض منتصف المدة

المقرر في عام ٢٠٠٦ بسبب الحاجة إلى إعادة النظر في الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد ودراسة بدائل لبناء توافق الآراء، بما في ذلك زيادة الالتجاء إلى النتائج المبنية على التفاوض. وينبغي للأمانة أن تطرح خيارات بشأن الكيفية التي يمكن بها تعديل الآلية الحكومية الدولية لضمان استمرارية نشاط بناء توافق الآراء، بوصفه ركيزة من ركائز الأونكتاد.

١٤- وقال ممثل **إندونيسيا**، وهو يتكلم باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إن قضية تمويل اشتراك الخبراء هي قضية سياسية في جوهرها. فما لم يشارك خبراء من شريحة تمثيلية واسعة من البلدان النامية مشاركة فعالة، فإن قيمة اجتماعات الخبراء التي ينظمها الأونكتاد ستكون موضع شك، مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات شاملة. لذلك فإن القضية تنسم بأهمية جوهرية. لقد فشلت النهج السابقة، ولذلك يبدو من الضروري أن تُسند إلى الأونكتاد ولاية حكومية دولية تمكنه من استخدام موارد الميزانية العادية. وإذا كان المجلس غير قادر على المضي قدماً بشأن هذه القضية، فإن ذلك من شأنه أن يضع موضع الشك استمرار جدوى اجتماعات الخبراء التي ينظمها الأونكتاد، وقد يتعين أثناء استعراض منتصف المدة تكريس طاقة كبيرة لبحث الآلية الحكومية الدولية، وهو ما سيكون على حساب قضايا هامة أخرى.

١٥- وقال ممثل **المملكة المتحدة**، وهو يتكلم باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا**، إنه يسلّم بأهمية تمويل اشتراك الخبراء ويدرك حساسية مسألة استخدام موارد الميزانية العادية لهذا الغرض. بيد أن القضية ليست قضية سياسية، كما ينبغي ألا تُستعمل كورقة مساومة. والمهم هو العمل من أجل تحسين أداء العملية الحكومية الدولية. وإذا كتب لهذه القضية أن تثار في استعراض منتصف المدة، فإنه باستطاعة الأمين العام للأونكتاد أن يجري مشاورات بغية إيجاد حل وسط. وطلب أن تتاح للوفود المشورة القانونية الواردة من المقرر.

١٦- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه من دواعي الإحباط ألا يمكن الاهتداء إلى سبيل مجد لإحراز تقدم في هذا الشأن، ولكن يبدو أنه لا يوجد حل فوري، وسيكون من الضروري من إجراء المزيد من المناقشات. وإن الطاقة التي بثها الأمين العام من شأنها أن تساعد في ذلك. وينبغي عدم ربط قضية تمويل اشتراك الخبراء بأية قضية أخرى، بما في ذلك في سياق استعراض منتصف المدة، وقد يكون سابقاً لأوانه النظر في أية تغييرات كبيرة في الآلية الحكومية الدولية بعد فترة وجيزة فقط من تولي الأمين العام لمهامه.

١٧- وقال ممثل **سويسرا** إنه يشارك الآخرين شعورهم بالإحباط. فالدول الأعضاء قد قصرت عن تنفيذ الولاية التي أقرتها بأنفسها في عام ٢٠٠٢، وهو أمر يؤسف له. وقد فشلت اجتماعات الخبراء في إقامة شبكات متينة في مجالات العمل المختلفة، ولم يكن لكثير منها أي تأثير طويل الأجل في أعمال الأونكتاد. وسيكون من المهم تعزيز استمرارية عمل الخبراء عن طريق البحث في المواضيع وإنشاء الشبكات، ويمكن في هذا الصدد الاقتداء بفريقي الخبراء الحكوميين الدوليين التابعين للأونكتاد كنموذجين. لذلك ينبغي أن تناقش قضية تمويل اشتراك الخبراء بطريقة أشمل أثناء استعراض منتصف المدة، مع إيلاء الاعتبار لتأثير اجتماعات الخبراء.

١٨- وقال ممثل **بيرو** إن الأمر سيتطلب المزيد من الوقت لمناقشة المقترحات المقدمة من الأمانة، وأنه سيلزم أن تتوفر معلومات إضافية.

١٩- وقال ممثل **الصين** إن قضية تمويل اشتراك الخبراء مطروحة منذ أمد بعيد جداً، ولكن الوقت قد حان الآن لتوليد الزخم اللازم للوصول إلى حل.